حكومـــة دبـــي
GOVERNMENT OF DUBAI

النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION

التقرير السنوي ٢٠٢٥

”لا أحد فوق القانون ..
العدل دولة وقوة وعزة،
وضمان استقرار وازدهار“

صاحب السمو الشيخ

محمد
بن راشد
آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء
حاكم دبي

سمو الشيخ
حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي

سمو الشيخ
مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي في إمارة دبي

معالي المستشار
عصام عيسى الحميدان

النـائـب العـام لإمـارة دبـي

المستشار
يوسف حسن المطـوع

النـائـب العـام المساعـد

1

الباب الأول

ريادة وأداء مؤسسي مستدام

2

الباب الثاني

خدمات مستقبلية وحلول مبتكرة

3

الباب الثالث

ثقافة التميز والابتكار

4

الباب الرابع

الاستثمار في الإنسان

مقدمة

واصلت النيابة العامة في دبي خلال عام 2025 مسيرتها نحو ترسيخ مكانتها كإحدى الجهات الرائدة عالميًا في منظومة العدالة الحديثة، مستندة إلى رؤية طموحة تضع الابتكار والمرونة المؤسسية والتحول الرقمي في صميم عملياتها وخدماتها. وقد شهد العام استمرار الجهود الرامية إلى تطوير منظومة العمل القضائي وتعزيز كفاءتها، بما يضمن سرعة الإنجاز وجودة المخرجات وتحقيق أعلى مستويات العدالة وسيادة القانون، انسجامًا مع توجهات حكومة دبي ورؤيتها المستقبلية.

وخلال هذا العام، ركزت النيابة العامة على الارتقاء بتجربة المتعاملين من خلال تطوير خدمات أكثر تكاملًا وسهولة، وتبني حلول ذكية تسهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الأداء التشغيلي، مع المحافظة على أعلى معايير الدقة والموثوقية والخصوصية. كما واصلت الاستثمار في تطوير بنيتها التقنية وتعزيز قدراتها المؤسسية، بما يدعم جاهزيتها للتعامل مع المتغيرات المستقبلية ويعزز قدرتها على الاستجابة السريعة للمتطلبات المتجددة.

وفي إطار التزامها ببناء رأس مال بشري متميز، أولت النيابة العامة اهتمامًا خاصًا بتنمية الكفاءات الوطنية وتطوير المهارات التخصصية والقيادية، من خلال برامج ومبادرات نوعية أسهمت في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر والتميز المؤسسي والابتكار في بيئة العمل. كما عززت جهودها في مجال الشراكات والتكامل المؤسسي بما يدعم تحقيق الأهداف المشتركة ويرتقي بمنظومة العدالة إلى مستويات أكثر تطورًا واستدامة.

وعلى الصعيد المجتمعي، واصلت النيابة العامة دورها الفاعل في نشر الوعي القانوني وتعزيز الثقافة الحقوقية، عبر مبادرات وبرامج متنوعة استهدفت مختلف فئات المجتمع، إيمانًا منها بأهمية بناء مجتمع أكثر وعيًا ومسؤولية، قادر على الإسهام في ترسيخ قيم العدالة واحترام القانون.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ما تحقق خلال عام 2025 من إنجازات ومبادرات ومشروعات تطويرية، ويعكس الجهود المتواصلة التي بذلتها النيابة العامة في دبي لتعزيز كفاءة العمل القضائي وتطوير الخدمات وترسيخ مبادئ الابتكار والاستدامة، بما يدعم مسيرة الإمارة نحو الريادة العالمية ويجسد تطلعاتها في بناء مستقبل أكثر تطورًا وازدهارًا.

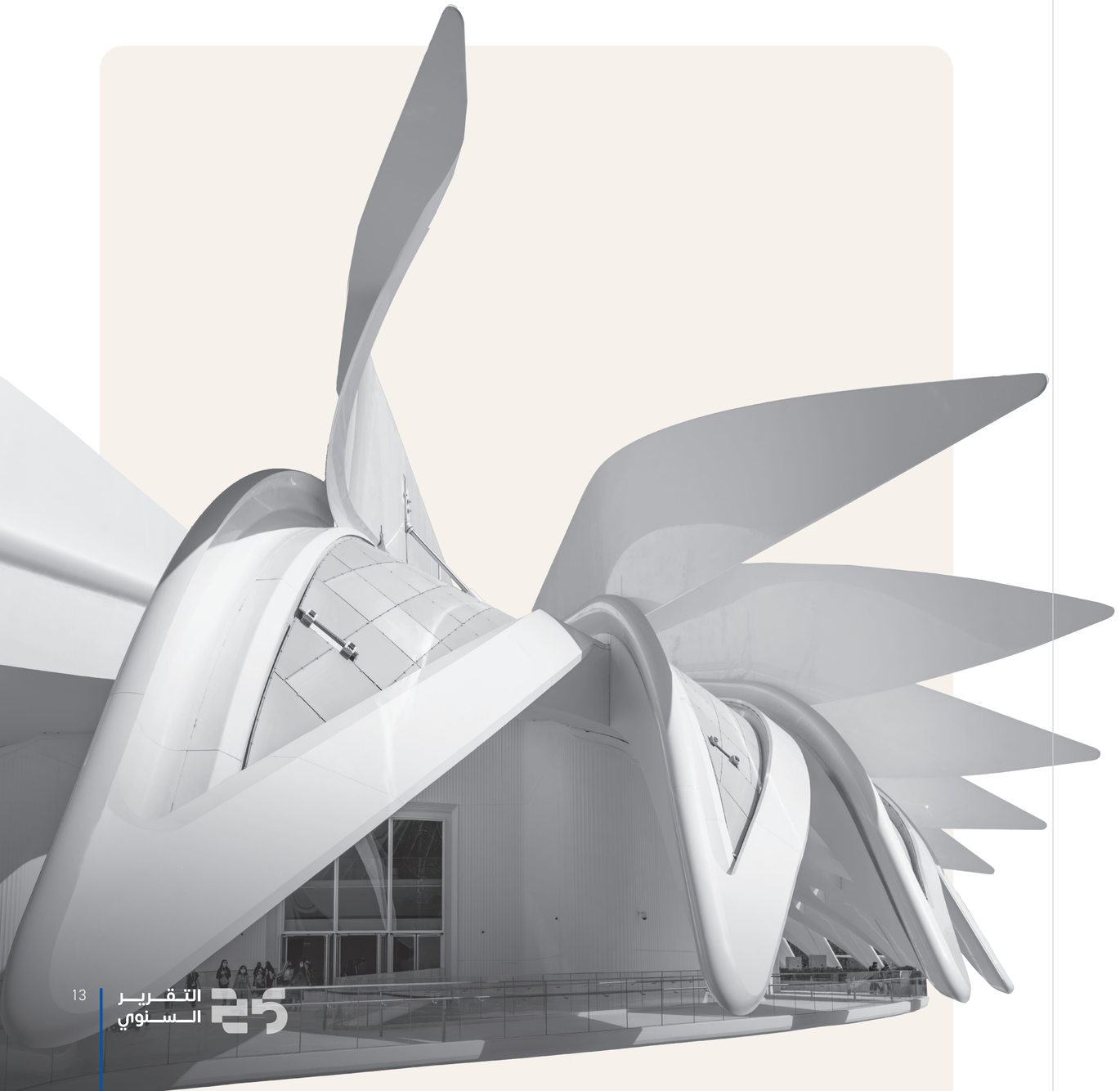

رؤيتـنا

سيادة القانون بريادة عالمية.

رسالتـنا

العدالـة الناجـزة وحمايـة الحقـوق والحريـات والتحقيـق والتصـرف فـي الدعـوى الجزائيـة بكفـاءة وفعاليـة وتبنـي خدمـات رقميـة واسـتباقية بالاعتمـاد علـى كفـاءات وطنيـة مبتكـرة.

الهيكل التنظيمي للنيابة العامة في دبي

يشكل الهيكل التنظيمي للنيابة العامة في دبي إطاراً مؤسسياً متكاملاً يدعم كفاءة الأداء ويعزز القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال منظومة مترابطة من الإدارات والوحدات التنظيمية التي تعمل بتناغم وتكامل لضمان انسيابية العمليات وسرعة الإنجاز وجودة المخرجات. ويستند هذا الهيكل إلى أسس إدارية حديثة تواكب أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة المؤسسية وإدارة الموارد والعمليات.

ويعكس الهيكل التنظيمي وضوح الأدوار والمسؤوليات وتوزيع الاختصاصات بصورة تضمن التكامل بين مختلف القطاعات والإدارات، بما يسهم في تعزيز فعالية اتخاذ القرار، ورفع مستويات التنسيق المؤسسي، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، مع المحافظة على المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات والتحديات المستقبلية.

وقد واصلت النيابة العامة تطوير هيكلها التنظيمي بما يتواءم مع متطلبات التطور المستمر في بيئة العمل القضائي، وبما يدعم توجهاتها نحو الابتكار والتحول الرقمي وتعزيز استدامة الأداء المؤسسي. كما يتيح هذا الهيكل استيعاب المستجدات والمتطلبات المستقبلية، وإضافة الاختصاصات والمهام النوعية التي تسهم في تعزيز الأمن المجتمعي ودعم التنمية الشاملة في إمارة دبي.

ويراعي الهيكل التنظيمي المعايير المعتمدة في حكومة دبي، بما في ذلك سياسات الموارد البشرية وتطوير الكفاءات الوطنية، حيث يدعم تمكين الكوادر المواطنة وإعداد القيادات المستقبلية، ويعزز فرص التطور الوظيفي وفق منظومة واضحة تستند إلى الكفاءة والجدارة والتميز.

كما يسهم الهيكل التنظيمي في تبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التعقيدات الإدارية وتسهيل تدفق الأعمال والمعاملات بين مختلف الوحدات التنظيمية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز القضايا وجودة الخدمات المقدمة للمتعاملين، ويعزز قدرة النيابة العامة على تحقيق مستهدفاتها المؤسسية بكفاءة وفاعلية.

وتتوزع النيابات التخصصية والنيابات الفرعية ضمن الهيكل التنظيمي وفق رؤية مدروسة تضمن تحقيق التوازن في توزيع الاختصاصات والأعباء، وتدعم سهولة الوصول إلى الخدمات، وتسهم في تسريع إجراءات التقاضي والتعامل مع القضايا وفق أعلى معايير الجودة والاحترافية.

وبالتوازي مع التطوير التنظيمي المستمر، تواصل النيابة العامة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتبني أحدث الحلول التقنية والأنظمة الذكية، بما يعزز جاهزية المؤسسة للمستقبل ويرسخ مكانتها كنموذج رائد في العمل القضائي المؤسسي والتحول الرقمي على المستويين المحلي والعالمي.

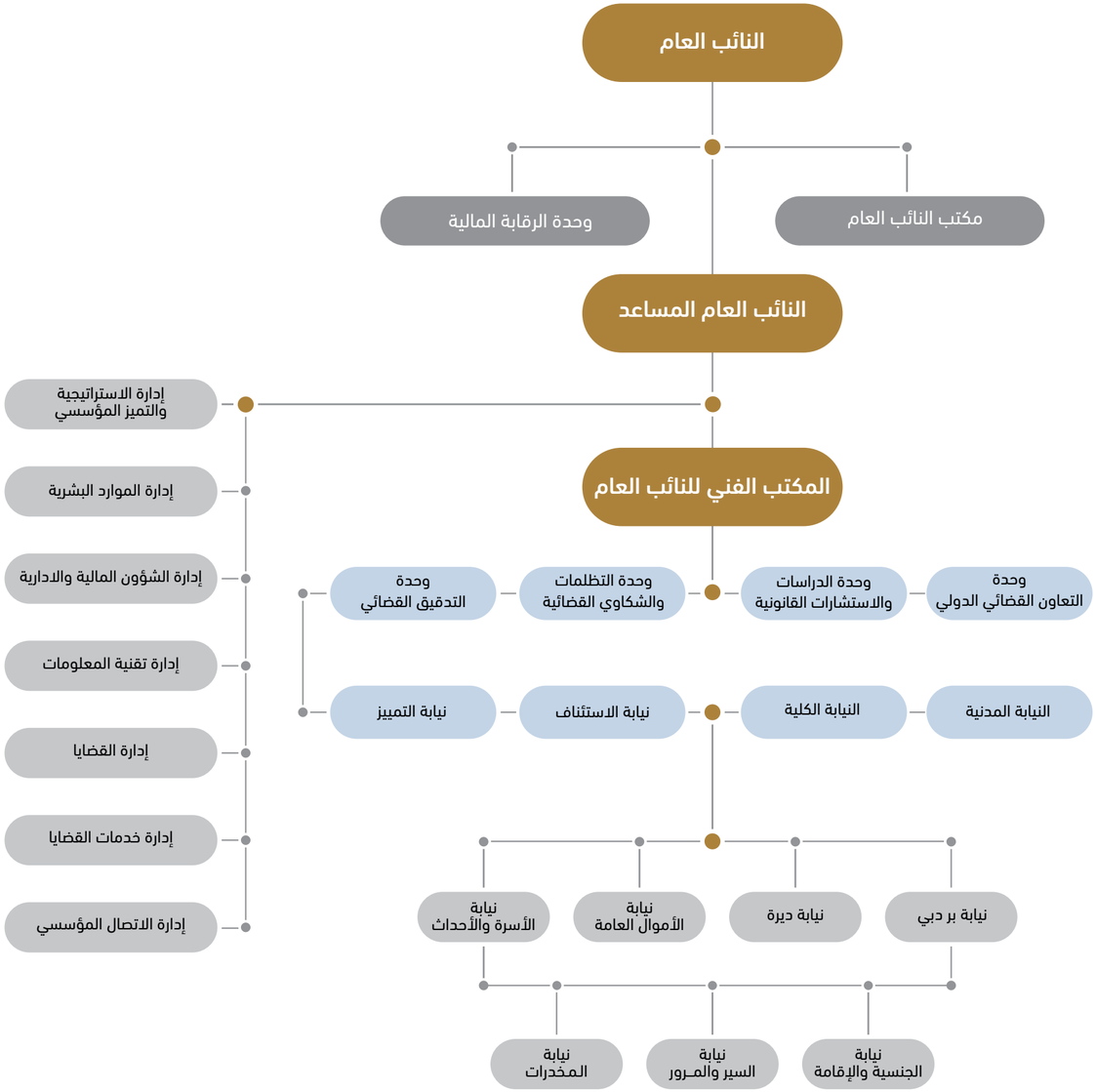

الـباب الأول

ريـــادة وأداء
مؤسسي مستدام

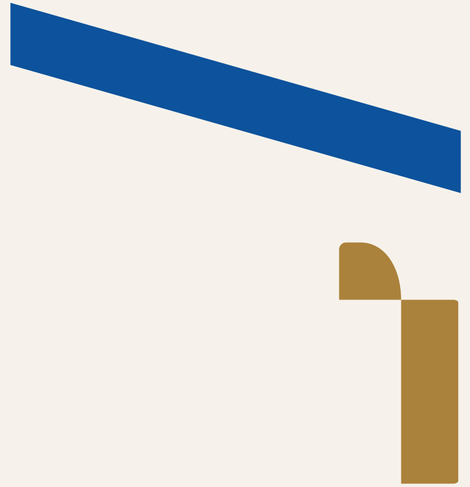

الخطة الاستراتيجية 2022-2030

واصلت النيابة العامة في دبي خلال عام 2025 تنفيذ مستهدفات خطتها الاستراتيجية 2022–2030، محققة تقدماً ملموساً في مختلف المحاور الاستراتيجية بما يعكس التزامها المستمر بالتميز المؤسسي والابتكار والاستدامة. وقد أسهمت المبادرات والمشروعات التطويرية التي تم تنفيذها خلال العام في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، والارتقاء بجودة الخدمات، ودعم جاهزية النيابة العامة لمواكبة المتغيرات المستقبلية.

وترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف والمحاور المتكاملة التي تم تصميمها لدعم رؤية النيابة العامة وتوجهاتها المستقبلية، حيث تم ربط كل محور بمؤشرات أداء استراتيجية واضحة تتيح قياس مستويات الإنجاز ومتابعة التقدم المحقق بصورة دورية، بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز ثقافة التحسين المستمر.

كما تواصل النيابة العامة توظيف إمكاناتها البشرية والتقنية والمؤسسية لتحقيق مستهدفات الخطة بكفاءة وفاعلية، من خلال تكامل الأدوار والمسؤوليات بين مختلف القطاعات والإدارات، بما يضمن استدامة النتائج وتعظيم الأثر المؤسسي، ويعزز مكانتها كجهة رائدة في تبني أفضل الممارسات الحكومية وتقديم خدمات مبتكرة تلبي تطلعات المتعاملين والشركاء

المحاور الاستراتيجية:

المحور الاستراتيجي الأول:

نيابة رائدة

1. عدالة وكفاءة إجراءات التحقيق والاتهام
2. كفاءة إدارة الدعوى الجزائية
3. تعزيز منظومة التعاون القضائي الدولي

المحور الاستراتيجي الثاني:

حماية الحقوق والحريات

1. ضمان استدامة الحقوق والحريات
2. تحقيق العدالة الناجزة
3. كفاءة تنفيذ الأحكام والأوامر الجزائية

المحور الاستراتيجي الثالث:

نيابة رقمية استباقية تسعد المجتمع

1. خدمات رقمية استباقية مبتكرة
2. شراكة فاعلة لإسعاد المجتمع
3. النيابة الرقمية

المحور الاستراتيجي الرابع :

ممكنات مرنة ومبتكرة

1. أداء مؤسسي ريادي ومبتكر ويستشرف المستقبل
2. موارد بشرية ممكنة وسعيدة ذات كفاءات رائدة
3. تعزيز الحوكمة وكفاءة الإدارة المالية والاستخدام الأمثل للموارد والأصول

1 المحور الاستراتيجي الأول:

نيابة رائدة

يُجسّد هذا المحور توجه النيابة العامة نحو ترسيخ الريادة المؤسسية والارتقاء بمنظومة العمل القضائي وفق أفضل الممارسات، من خلال تعزيز كفاءة الإجراءات وجودة المخرجات وتطوير الأداء في مختلف مجالات العمل. ويعكس هذا المحور حرص النيابة العامة على تحقيق نتائج مستدامة تدعم رسالتها في تقديم خدمات قضائية أكثر كفاءة وفاعلية.

الهدف الاستراتيجي الأول:

1.1. عدالة وكفاءة إجراءات التحقيق والاتهام

واصلت النيابة العامة تطوير منظومة العمل بما يدعم سرعة الإنجاز ودقة المخرجات. وقد أظهرت نتائج عام 2025 أداءً متبايناً عبر المؤشرات المرتبطة بهذا الهدف؛ حيث تجاوز مؤشر دقة التحقيق والاتهام المستهدف محققاً نسبة 94.2% مقابل مستهدف بلغ 94%.

كما سجل مؤشر سرعة البت والتصرف في قضايا تسليم المجرمين الدولية نسبة 95.4% متجاوزاً المستهدف البالغ 90%. وفي المقابل، بلغت نسبة سرعة التحقيق والتصرف 89.5% مقارنة بمستهدف قدره 93%، فيما سجل مؤشر سرعة التصرف في دعاوى السياح 62.3% مقابل مستهدف 80%.

دقة التحقيق والاتهام

94.0% المستهدف

94.2% المحقق

سرعة إصدار وتنفيذ الأمر الجزائي

90.0% المستهدف

95.4% المحقق

1.1. عدالة وكفاءة إجراءات التحقيق والاتهام

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
سرعة التحقيق والتصرف	93.0%	89.5%	النيابة الكلية:(نيابة الأسرة والأحداث/ نيابة الأموال العامة/ نيابة المخدرات/ نيابة ديرة/ نيابة بردبي/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور)
دقة التحقيق والاتهام	94.0%	94.2%	النيابة الكلية: (نيابة الأسرة والأحداث/ نيابة الأموال العامة/ نيابة المخدرات/ نيابة ديرة/ نيابة بردبي/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور)
سرعة التصرف في دعاوى السياح	80.0%	62.3%	
سرعة البت التصرف في قضايا تسليم المجرمين الدولية	90.0%	95.4%	نيابة ديرة/ نيابة بردبي/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور/ إدارة القضايا

الهدف الاستراتيجي الثاني:

2.1. كفاءة إدارة الدعوى الجزائية

يمثل تحقيق الكفاءة في إدارة الدعوى الجزائية أحد المرتكزات الأساسية لضمان سرعة الإنجاز وجودة الخدمات القضائية. وقد أظهرت نتائج عام 2025 تحقيق عدد من المؤشرات لمستويات أداء تفوق المستهدفات المعتمدة، حيث بلغت نسبة دعاوى الصلح 23.9% مقارنة بالمستهدف البالغ 20%، كما سجلت سرعة استجابة المترجمين 98% مقابل مستهدف 97%، وبلغت سرعة تبليغ الإعلانات القضائية 94.4% مقارنة بمستهدف 88%.

وفي المقابل، سجلت سرعة تنفيذ قرارات أعضاء النيابة 95.4% مقابل مستهدف 98%، فيما بلغت سرعة تنفيذ قرارات المحكمة 94.4% مقارنة بالمستهدف البالغ 99%. وتؤكد هذه النتائج أهمية مواصلة تطوير الإجراءات التشغيلية وتعزيز كفاءة منظومة إدارة الدعوى الجزائية.

سرعة استجابة المترجمين

97.0% المستهدف

98.0% المحقق

نسبة دعاوى الصلح

20.0% المستهدف

23.9% المحقق

سرعة تبليغ الإعلانات القضائية

88.0% المستهدف

94.4% المحقق

2.1. كفاءة إدارة الدعوى الجزائية

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
نسبة دعاوى الصلح	20.0%	23.9%	نيابة الأسرة والأحداث / نيابة ديرة/ نيابة بردبي/ نيابة الجنسية والإقامة
سرعة تنفيذ قرارات أعضاء النيابة	98.0%	95.4%	إدارة القضايا/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور
سرعة استجابة المترجمين	97.0%	98.0%	إدارة خدمات القضايا
سرعة تبليغ الإعلانات القضائية	88.0%	94.4%	إدارة خدمات القضايا
سرعة تنفيذ قرارات المحكمة	99.0%	94.4%	إدارة القضايا/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور

الهدف الاستراتيجي الثالث:

3.1. تعزيز منظومة التعاون القضائي الدولي

يعكس التعاون القضائي الدولي الدور الفاعل للنيابة العامة في دعم الجهود القانونية المشتركة وتعزيز الشراكات المؤسسية مع الجهات القضائية حول العالم.

وقد أظهرت نتائج عام 2025 المحافظة على مستويات أداء متميزة في هذا المجال، حيث حقق مؤشر سرعة البت والتصرف في قضايا تسليم المجرمين الدولية نسبة 100%، كما سجل مؤشر سرعة تنفيذ المساعدات القضائية الدولية نسبة 100%، محققين بذلك المستهدف المعتمد بالكامل. وتعكس هذه النتائج كفاءة الإجراءات المتبعة وفاعلية التنسيق والتعاون مع الجهات القضائية المختصة على المستويين الإقليمي والدولي.

سرعة البت التصرف في قضايا تسليم المجرمين الدولية

سرعة تنفيذ المساعدات القضائية الدولية

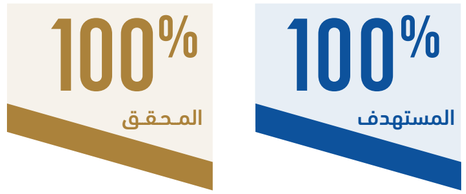

3.1. تعزيز منظومة التعاون القضائي الدولي

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
سرعة البت التصرف في قضايا تسليم المجرمين الدولية	100.0%	100.0%	المكتب الفني للنائب العام
سرعة تنفيذ المساعدات القضائية الدولية	100.0%	100.0%	المكتب الفني للنائب العام

2 المحور الاستراتيجي الثاني:

حماية الحقوق والحريات

يُعنى هذا المحور بتعزيز الضمانات القانونية وصون الحقوق والحريات من خلال إجراءات قضائية متوازنة وفعّالة تسهم في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة. كما يركز على تطوير آليات العمل التي تضمن حماية المجتمع وتعزيز الثقة بالمنظومة القضائية بما يواكب تطلعات إمارة دبي ورؤيتها المستقبلية.

الهدف الاستراتيجي الأول:

1.2. ضمان استدامة الحقوق والحريات

يمثل الحفاظ على الحقوق والحريات أحد المرتكزات الأساسية لعمل النيابة العامة، من خلال الموازنة بين حماية المجتمع وصون الضمانات القانونية المكفولة للأفراد.

وقد أظهرت نتائج عام 2025 تجاوز مؤشر سرعة اعتماد أذون القبض والتفتيش الذكي للمستهدف المعتمد، حيث بلغ 75.6% مقارنة بمستهدف قدره 73%، بما يعكس كفاءة الإجراءات وسرعة الاستجابة. وفي المقابل، سجل مؤشر نسبة التفتيش على المنشآت العقابية 87.5% مقابل مستهدف بلغ 100%، الأمر الذي يؤكد استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال الرقابة والتفتيش وفق الخطط المعتمدة.

سرعة اعتماد أذون القبض والتفتيش الذكي

1.2. ضمان استدامة الحقوق والحريات

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
سرعة اعتماد أذون القبض والتفتيش الذكي	73.0%	75.6%	نيابة ديرة/ نيابة بردبي/ نيابة المخدرات/ نيابة الجنسية والإقامة / نيابة الأسرة والأحداث
نسبة التفتيش على المنشآت العقابية	100.0%	87.5%	النيابة الكلية: (نيابة الأسرة والأحداث/ نيابة ديرة/ نيابة بردبي)

الهدف الاستراتيجي الثاني:

2.2. تحقيق العدالة الناجزة

تسهم سرعة الفصل في القضايا وإنجاز الإجراءات القضائية ضمن الأطر الزمنية المحددة في تعزيز كفاءة المنظومة القضائية وتحقيق العدالة الناجزة. وقد حقق عدد من المؤشرات نتائج فاقت المستهدفات خلال عام 2025، حيث بلغت سرعة الطعن على أحكام محكمة الاستئناف 99.5% مقارنة بالمستهدف البالغ 99%، كما سجلت نسبة إنجاز قضايا التدخل خلال الوقت المحدد 100% مقابل مستهدف قدره 99%.

أما مؤشر سرعة الطعن على أحكام المحكمة الابتدائية فقد بلغ 92.7% مقارنة بالمستهدف البالغ 99%، مما يعكس أهمية مواصلة تطوير الإجراءات الداعمة لرفع مستويات الإنجاز وتحقيق المستهدفات المعتمدة.

سرعة الطعن على أحكام محكمة الاستئناف

نسبة انجاز قضايا التدخل خلال الوقت المحدد

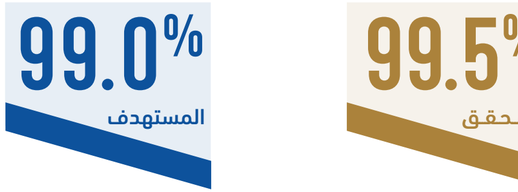

2.2. تحقيق العدالة الناجزة

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
سرعة الطعن على أحكام المحكمة الابتدائية	99.0%	92.7%	نيابة الاستئناف/ نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور
سرعة الطعن على أحكام محكمة الاستئناف	99.0%	99.5%	نيابة التمييز
نسبة انجاز قضايا التدخل خلال الوقت المحدد	99.0%	100.0%	النيابة المدنية

الهدف الاستراتيجي الثالث:

3.2. كفاءة تنفيذ الأحكام والأوامر الجزائية

تواصل النيابة العامة العمل على تعزيز كفاءة تنفيذ الأحكام والأوامر الجزائية بما يضمن سرعة إنجاز الإجراءات وتحقيق فاعلية أكبر في تنفيذ القرارات القضائية. وخلال عام 2025، بلغ مؤشر سرعة تنفيذ الأحكام الجزائية خلال الوقت المحدد 95.4% مقارنة بالمستهدف البالغ 96%، فيما سجل مؤشر سرعة تنفيذ الأوامر الجزائية نسبة 94.6% مقابل مستهدف قدره 98%.

وتعكس هذه النتائج استمرار الجهود المبذولة لتطوير آليات التنفيذ وتحسين كفاءة الإجراءات المرتبطة بها بما يدعم تحقيق المستهدفات المستقبلية.

3 المحور الاستراتيجي الثالث:

نيابة رقمية استباقية تسعد المجتمع

يمثل هذا المحور امتداداً لجهود التحول الرقمي التي تتبناها النيابة العامة، بهدف تطوير خدمات ذكية واستباقية ترتقي بتجربة المتعاملين وتعزز كفاءة العمليات. كما يركز على توظيف التقنيات الحديثة والبيانات الرقمية لدعم سرعة الإنجاز وتحسين جودة الخدمات وتحقيق مستويات أعلى من رضا المجتمع والشركاء.

الهدف الاستراتيجي الأول:

1.3. خدمات رقمية استباقية مبتكرة

واصلت النيابة العامة تطوير منظومتها الرقمية بما يدعم تقديم خدمات أكثر كفاءة واستباقية، مع التركيز على سرعة الإنجاز وجودة المخرجات القضائية. وخلال عام 2025، حقق مؤشر سرعة الطعن على أحكام محكمة الاستئناف نسبة 99.5% متجاوزاً المستهدف البالغ 99%، كما بلغت نسبة إنجاز قضايا التدخل خلال الوقت المحدد 100% مقارنة بالمستهدف البالغ 99%. وتعكس هذه النتائج فاعلية الإجراءات الرقمية المتبعة في تسريع إنجاز المعاملات القضائية وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة.

1.3. خدمات رقمية استباقية مبتكرة

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
نسبة تقليل المراجعين	95.0%	94.7%	نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور/ إدارة الاتصال المؤسسي
مؤشر إسعاد المتعاملين	93.0%	92.1%	نيابة الجنسية والإقامة/ نيابة السير والمرور/ إدارة الاتصال المؤسسي
نسبة الطلبات المنفذة خلال الوقت المحدد	99.0%	97.8%	المكتب الفني/ نيابة الاستئناف/ نيابة التمييز/ النيابة الكلية (نيابة الأسرة والأحداث، نيابة الأموال العامة، نيابة المخدرات، نيابة ديرة، نيابة بردبي، نيابة الجنسية والإقامة، نيابة السير والمرور)/ إدارة القضايا/ إدارة خدمات القضايا/ إدارة الاتصال المؤسسي

الهدف الاستراتيجي الثاني:

2.3. شراكة فاعلة لإسعاد المجتمع

تولي النيابة العامة أهمية كبيرة لتعزيز الثقة المجتمعية وترسيخ الوعي القانوني وبناء شراكات فاعلة تسهم في رفع جودة الحياة وتعزيز الشعور بالأمان. وقد أظهرت نتائج عام 2025 تحقيق جميع المؤشرات المستهدفة وتجاوزها، حيث بلغت ثقة المجتمع في النيابة العامة 91.7% مقابل مستهدف 91%، فيما سجل مستوى الالتزام المجتمعي 88.3% مقارنة بمستهدف 84%. كما بلغ مستوى المعرفة القانونية 89% وإسعاد الشركاء 97.5%، متجاوزين المستهدفات المعتمدة، بما يعكس نجاح الجهود التوعوية والتشاركية التي تنفذها النيابة العامة مع مختلف فئات المجتمع.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

3.3. النيابة الرقمية

تواصل النيابة العامة تنفيذ رؤيتها للتحول الرقمي الشامل من خلال تطوير الأنظمة والخدمات الذكية وتعزيز تكامل العمليات الرئيسية والمساندة. وقد استهدف مؤشر نسبة التحول الرقمي للعمليات الرئيسية والمساندة الوصول إلى 92% خلال عام 2025، في إطار الجهود المستمرة لترسيخ نموذج النيابة الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية المتكاملة بما يدعم كفاءة العمل المؤسسي واستدامة التطوير التقني.

ثقة المجتمع في النيابة العامة

مستوى المعرفة القانونية

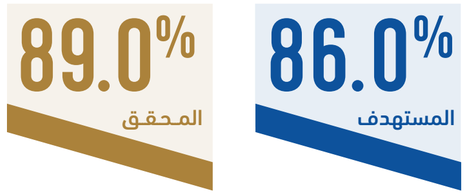

مستوى الالتزام المجتمعي

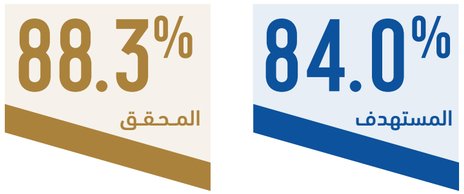

إسعاد الشركاء

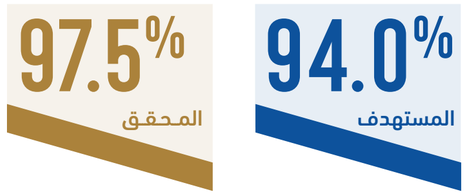

2.3. شراكة فاعلة لإسعاد المجتمع

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
ثقة المجتمع في النيابة العامة	91.0%	91.7%	إدارة الاتصال المؤسسي
مستوى الالتزام المجتمعي	84.0%	88.3%	إدارة الاتصال المؤسسي
مستوى المعرفة القانونية	86.0%	89.0%	إدارة الاتصال المؤسسي
إسعاد الشركاء	94.0%	97.5%	إدارة الاتصال المؤسسي

3.3. النيابة الرقمية

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
نسبة التحول الرقمي للعمليات الرئيسية والمساندة	92.0%	-	-

4 المحور الاستراتيجي الرابع :

ممكنات مرنة ومبتكرة

يرتكز هذا المحور على بناء بيئة مؤسسية داعمة للابتكار والتميز والاستدامة، من خلال تطوير الموارد البشرية وتعزيز الجاهزية المستقبلية والارتقاء بكفاءة إدارة الموارد والأصول. ويسهم في توفير الممكنات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للنيابة العامة وضمان استدامة الأداء المؤسسي ومرونته في مواجهة التحديات المستقبلية.

ال

هدف الاستراتيجي الأول:

1.4. أداء مؤسسي ريادي ومبتكر ويستشرف المستقبل

انطلاقاً من حرص النيابة العامة على ترسيخ ثقافة الابتكار واستشراف المستقبل، تواصل تطوير قدراتها المؤسسية بما يدعم جاهزيتها للتعامل مع المتغيرات والتحديات المستقبلية. وقد سجل مؤشر جاهزية الابتكار خلال عام 2025 نسبة 91.6% مقابل مستهدف بلغ 92%، بما يعكس استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز منظومة الابتكار المؤسسي وتبني الممارسات التي تسهم في رفع كفاءة الأداء واستدامة التطوير.

1.4. أداء مؤسسي ريادي ومبتكر ويستشرف المستقبل

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
مؤشر جاهزية الابتكار	92.0%	91.6%	إدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي

الهدف الاستراتيجي الثاني:

2.4. موارد بشرية ممكنة وسعيدة ذات كفاءات رائدة

تواصل النيابة العامة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي واستدامة الإنجاز. وقد أظهرت نتائج عام 2025 تحقيق المستهدفات وتجاوزها في عدد من المؤشرات الرئيسة، حيث بلغت نسبة التوطين 93% مقابل مستهدف 92%، كما سجلت نسبة تنمية وتطوير الكفاءات 99% مقارنة بالمستهدف البالغ 96%.

وبلغت نسبة إسعاد الموظفين 96.5% متجاوزة المستهدف المحدد عند 95%، بما يعكس نجاح المبادرات والبرامج الهادفة إلى تمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز بيئة العمل الإيجابية.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

3.4. تعزيز الحوكمة وكفاءة الإدارة المالية والاستخدام الأمثل للموارد والأصول

تولي النيابة العامة أهمية كبيرة لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية والأصول بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية ودعم أولوياتها الاستراتيجية.

وقد استهدفت خلال عام 2025 المحافظة على نسبة الانحراف في الموازنة ضمن حدود 5%، إلى جانب تنفيذ مبادرات ترشيد النفقات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم استدامة الأداء المؤسسي.

نسبة التوطين

نسبة تنمية وتطوير الكفاءات

نسبة إسعاد الموظفين

2.4. موارد بشرية ممكنة وسعيدة ذات كفاءات رائدة

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
نسبة التوطين	92.0%	93.0%	إدارة الموارد البشرية
نسبة تنمية وتطوير الكفاءات	96.0%	99.0%	إدارة الموارد البشرية
نسبة إسعاد الموظفين	95.0%	96.5%	إدارة الموارد البشرية

3.4. تعزيز الحوكمة وكفاءة الإدارة المالية والاستخدام الأمثل للموارد والأصول

المؤشرات الاستراتيجية	المستهدف	المحقق	مسؤولية المؤشر
نسبة الانحراف في الموازنة	5.0%	-	-
ترشيد النفقات	5.0%	-	-

إحصائيات وأرقام عن النيابة العامة 2025

أولاً:

إحصائيات القضايا

عدد القضايا الواردة للنيابة العامة حسب النيابات التخصصية

توزعت القضايا الواردة إلى النيابة العامة خلال عام 2025 على مختلف النيابات التخصصية، حيث سجلت نيابة بردبي العدد الأكبر بواقع 21,537 قضية، تلتها نيابة السير والمرور بـ 18,720 قضية، ثم نيابة ديرة بـ 14,727 قضية. كما بلغت القضايا المسجلة لدى نيابة المخدرات 5,585 قضية، ونيابة الأسرة والأحداث 3,622 قضية، ونيابة الجنسية والإقامة 2,031 قضية. في حين سجلت نيابة الأموال العامة العدد الأدنى بواقع 157 قضية، بينما بلغت قضايا التعاون الجنائي الدولي 560 قضية.

ويبين الجدول المرفق التوزيع التفصيلي للقضايا الواردة حسب النيابات التخصصية خلال عام 2025، بإجمالي بلغ 66,939 قضية.

النيابة التخصصية	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
نيابة بردبي	3,478	6,126	6,496	5,437	**21,537**
نيابة ديرة	2,701	3,563	3,599	4,864	**14,727**
نيابة الأموال العامة	43	35	41	38	**157**
نيابة الأسرة والأحداث	659	935	1,081	947	**3,622**
نيابة الجنسية والإقامة	312	452	599	668	**2,031**
نيابة السير والمرور	4,702	4,387	4,752	4,879	**18,720**
نيابة المخدرات	1,276	1,366	1,608	1,335	**5,585**
قضايا التعاون الجنائي الدولي	109	125	172	154	**560**
المجموع	**13,280**	**16,989**	**18,348**	**18,322**	**66,939**

تصنيف القضايا حسب نوع الجريمة

توزعت القضايا المسجلة خلال عام 2025 حسب نوع الجريمة بين الجنح والجنايات والمخالفات، حيث شكلت قضايا الجنح النسبة الأكبر بواقع 48,805 قضايا، تلتها المخالفات بعدد 9,296 قضية، ثم الجنايات بـ 4,950 قضية. وبلغ إجمالي القضايا المسجلة بمختلف أنواعها 63,051 قضية خلال العام.

نوع الجريمة	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
جنح	8,531	12,360	13,904	14,010	**48,805**
جنايات	1,139	1,260	1,411	1,140	**4,950**
مخالفات	2,775	1,898	2,418	2,205	**9,296**
المجموع	**12,445**	**15,518**	**17,733**	**17,355**	**63,051**

تصنيف القضايا في النيابة العامة

يعكس تصنيف القضايا في النيابة العامة مسار التعامل مع القضايا خلال مراحلها المختلفة، بدءاً من القضايا الواردة وانتهاءً بالقضايا التي تم الفصل فيها أو استكمال إجراءاتها. وخلال عام 2025 بلغ عدد القضايا الواردة 66,939 قضية، فيما سجلت القضايا المستأنفة 17,211 قضية، وبلغ عدد القضايا المميزة 2,182 قضية.

وضع القضية	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
القضايا الواردة	13,280	16,989	18,348	18,322	**66,939**
القضايا المستأنفة	4,073	4,057	4,560	4,521	**17,211**
القضايا المميزة	520	475	609	578	**2,182**
المجموع	**17,873**	**21,521**	**23,517**	**23,421**	**86,332**

تصنيف قضايا الاستئناف حسب نوع الجريمة

يوضح تصنيف قضايا الاستئناف حسب نوع الجريمة تفاوت أعداد القضايا بين الفئات المختلفة، حيث جاءت قضايا الجنح في المرتبة الأولى بواقع 12,355 قضية، تلتها الجنايات بعدد 4,821 قضية، فيما سجلت المخالفات العدد الأدنى بواقع 35 قضية، بإجمالي بلغ 17,211 قضية.

نوع الجريمة	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
جنح	2,913	2,893	3,375	3,174	**12,355**
جنايات	1,152	1,153	1,173	1,343	**4,821**
مخالفات	8	11	12	4	**35**
المجموع	**4,073**	**4,057**	**4,560**	**4,521**	**17,211**

المدانون في القضايا الجزائية حسب نوع الجريمة والفئات العمرية

يبين تصنيف المدانين في القضايا الجزائية حسب نوع الجريمة والفئات العمرية تركز النسبة الأكبر ضمن الفئة العمرية من 31 إلى 45 عاماً، والتي سجلت 19,519 مداناً من إجمالي المدانين خلال عام 2025. كما بلغت أعداد المدانين ضمن الفئة العمرية من 25 إلى 30 عاماً نحو 11,645 مداناً، تلتها الفئة العمرية من 18 إلى 24 عاماً بعدد 5,790 مداناً.

ومن حيث نوع الجريمة، شكلت الجنح العدد الأكبر بواقع 34,785 مداناً، تلتها الجنايات بـ 6,919 مداناً، فيما بلغ عدد المدانين في قضايا المخالفات 2,366 مداناً. ويبين الجدول المرفق التوزيع التفصيلي للمدانين حسب نوع الجريمة والفئات العمرية خلال عام 2025، بإجمالي بلغ 44,07

الفئات العمرية / نوع الجريمة	18 وأقل	24-18	30-25	45-31	45	غير مبين	المجموع
جنح	342	4,613	9,394	16,250	4,034	152	**34,785**
جنايات	72	1,150	2,162	3,018	507	10	**6,919**
مخالفات	1	27	89	251	76	1,922	**2,366**
المجموع	**415**	**5,790**	**11,645**	**19,519**	**4,617**	**2,084**	**44,070**

المدانون في القضايا الجزائية حسب الجنسية

يوضح تصنيف المدانين في القضايا الجزائية حسب الجنسية تنوع الجنسيات المشمولة بالأحكام الصادرة خلال عام 2025، حيث شكلت الجنسية الآسيوية العدد الأكبر بواقع 25,263 مداناً، تلتها الجنسيات العربية بعدد 9,328 مداناً. كما بلغ عدد المدانين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة 3,834 مداناً، فيما سجلت الجنسيات الأفريقية 2,706 مدانين والأوروبية 1,757 مداناً.

ويبين الجدول المرفق التوزيع التفصيلي للمدانين حسب الجنسية خلال عام 2025، بإجمالي بلغ 44,070 مداناً.

نوع الجريمة	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
إماراتي	850	1,056	926	1,002	**3,834**
دول مجلس التعاون الخليجي	96	97	129	119	**441**
عربي	1,795	2,258	2,610	2,665	**9,328**
أسيوي	5,478	6,247	6,830	6,708	**25,263**
أفريقي	643	662	675	726	**2,706**
أوروبي	355	449	454	499	**1,757**
أمريكي	108	149	158	139	**554**
استرالي	17	26	18	25	**86**
أخرى	22	19	22	38	**101**
المجموع	9,364	10,963	11,822	11,921	**44,070**

ثانياً:

إحصائيات قضايا التدخل في النيابة المدنية

واصلت النيابة المدنية أداء دورها في مباشرة قضايا التدخل المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية، بما يضمن حماية الحقوق والمصالح القانونية للفئات المشمولة باختصاصها. وقد شهد عام 2025 ارتفاع عدد قضايا التدخل إلى 1,181 قضية مقارنة بـ 1,031 قضية في عام 2024، وبزيادة بلغت 150 قضية، كما تجاوز العدد المسجل في عام 2023 والبالغ 1,103 قضايا، بما يعكس استمرار تنامي حجم القضايا المعروضة على النيابة المدنية.

عدد قضايا التدخل في النيابة المدنية حسب السنة

-

ثالثاً:

إحصائيات الأحداث والجانحين

تواصل النيابة العامة تقديم الدعم والرعاية القانونية والنفسية للأحداث والجانحين بما يسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية وإعادة التأهيل. وقد بلغ إجمالي قضايا الأحداث خلال عام 2025 عدد 414 قضية مقارنة بـ 262 قضية في عام 2024 و222 قضية في عام 2023.

وشكلت قضايا الجنح النسبة الأكبر بواقع 342 قضية خلال عام 2025، فيما بلغ عدد قضايا الجنايات 72 قضية، الأمر الذي يعكس ارتفاع عدد القضايا المعروضة ضمن هذه الفئة مقارنة بالأعوام السابقة.

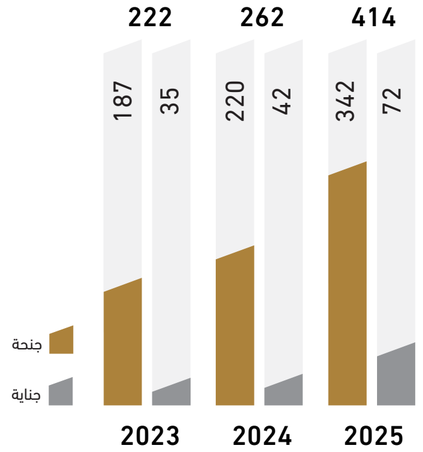

عدد وتصنيف قضايا الأحداث حسب نوع الجريمة في السنة

رابعاً:

إحصائيات سير أوراق الدعوى الجزائية

تتولى النيابة العامة إدارة الدعوى الجزائية والتي تتمثل في تسجيل القضايا وإصدار وتسليم الإعلانات وتنفيذ قرارات وأحكام المحكمة الجزائية ويتولى موظفوها تحرير محاضر الجلسات وتنفيذ قرارات المحكمة لضمان حقوق أطراف الدعوى وبيان أوجه دفاعهم وإثبات طلباتهم.

1. الإعلانات

واصلت النيابة العامة تطوير كفاءة إجراءات الإعلان القضائي بما يضمن سرعة وصول الإعلانات إلى أطراف الدعوى ودعم انسيابية سير الإجراءات الجزائية. وقد بلغ عدد الإعلانات المنفذة خلال عام 2025 نحو 55,746 إعلاناً مقارنة بـ 51,898 إعلاناً في عام 2024 و38,207 إعلانات في عام 2023، بما يعكس نمواً متواصلاً في حجم الأعمال المنجزة وكفاءة إدارة عمليات الإعلان القضائي.

2. تنفيذ الأحكام

فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في القضايا الجزائية، بلغ إجمالي الأحكام خلال عام 2025 نحو 98 ألف حكم. وشكلت أحكام الغرامة العدد الأكبر بواقع 32,722 حكماً، تلتها أحكام الإبعاد بعدد 20,025 حكماً، ثم فئة الأحكام الأخرى بعدد 19,886 حكماً. كما بلغ إجمالي أحكام الحبس بمختلف أنواعها 17,324 حكماً، فيما سجلت أحكام البراءة 5,424 حكماً، وجاءت حالات انقضاء الدعوى في أدنى المستويات بواقع 460 حالة.

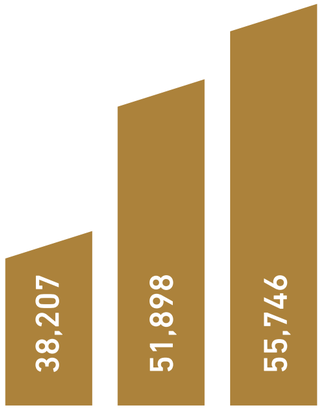

عدد الإعلانات في النيابة العامة

النيابة التخصصية	عدد القضايا				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025
السجن المؤبد	516	639	609	640	**2,404**
السجن المؤقت	26	57	78	31	**192**
حبس	3,994	4,443	4,533	4,162	**17,132**
غرامة	7,411	7,707	9,054	8,550	**32,722**
إبعاد	4,673	5,173	5,321	4,858	**20,025**
براءة	1,128	1,260	1,485	1,551	**5,424**
انقضاء الدعوى*	91	113	140	116	**460**
أخرى	3,966	4,868	5,549	5,503	**19,886**
المجموع	**21,805**	**24,260**	**26,769**	**25,411**	**98,245**

الأحكام الصادرة في القضايا الجزائية حسب نوع العقوبة

إحصائية عدد المتعاملين حسب قنوات الخدمة

لم يتم توفير بيانات ...

إحصائية الطلبات الواردة حسب قنوات الخدمة

لم يتم توفير بيانات ...

إحصائية عدد الطلبات حسب وضعية الطلب

لم يتم توفير بيانات ...

إحصائية الطلبات المنفذة حسب الوحدات التنظيمية

لم يتم توفير بيانات ...

مركز اتصال النيابة العامة

لم يتم توفير بيانات ...

استطلاع رضا الموردين 2025

لم يتم توفير بيانات ...

مستوى رضا الموردين حسب النشاط

لم يتم توفير بيانات ...

التفاعل الإعلامي

لم يتم توفير بيانات ...

الـبـاب الـثـانـي

خدمات مستقبلية وحلــول مبـتــكرة

تواصل النيابة العامة في دبي تعزيز مكانتها كمؤسسة رائدة في توظيف التكنولوجيا والابتكار لتطوير منظومة العمل ورفع كفاءة الخدمات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن التحول الرقمي لم يعد خياراً تطويرياً فحسب، بل أصبح عنصراً أساسياً في بناء مؤسسات أكثر مرونة واستباقية وقدرة على الاستجابة للمتغيرات المتسارعة. ومن هذا المنطلق، تواصل النيابة العامة الاستثمار في التقنيات الحديثة والحلول الذكية بما يدعم جودة الأداء ويعزز تجربة المتعاملين ويرفع كفاءة العمليات والإجراءات المؤسسية.

وقد شهد عام 2025 مواصلة العمل على تطوير منظومة رقمية متكاملة ترتكز على الأتمتة والتكامل وتبادل البيانات، بما ينسجم مع توجهات حكومة دبي نحو بناء حكومة رقمية مترابطة تعتمد على الابتكار والذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات وصنع القرار. كما حرصت النيابة العامة على توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتطوير قنوات التواصل الذكية مع المتعاملين، بما يسهم في تسريع الإجراءات وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والشفافية وسهولة الوصول إلى الخدمات.

ويؤدي قطاع تقنية المعلومات دوراً محورياً في دعم هذه المسيرة من خلال تطوير الأنظمة والمنصات الرقمية واستحداث حلول مبتكرة تخدم مختلف القطاعات التخصصية والإدارية. وقد أثمرت هذه الجهود عن إطلاق وتطوير مجموعة من الأنظمة والمبادرات التي أسهمت في تحسين بيئة العمل المؤسسية وتعزيز التكامل مع الجهات الحكومية والشركاء الاستراتيجيين، إلى جانب توفير أدوات رقمية تدعم اتخاذ القرار وترفع من كفاءة الأداء التشغيلي.

كما واصلت النيابة العامة تبني نهج التطوير المستمر من خلال دراسة احتياجات المتعاملين والموظفين وتوظيف أحدث التقنيات لتقديم خدمات أكثر سهولة وفاعلية. وانعكس ذلك في إطلاق خدمات رقمية جديدة عبر المنصات الحكومية الموحدة، وتطوير حلول ذكية لدعم أعمال أعضاء النيابة، وتعزيز منظومات التبليغ والمتابعة والرقابة، إلى جانب توسيع نطاق الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة بما يدعم سرعة تبادل المعلومات وجودة الإجراءات.

وترتبط هذه المبادرات والمشروعات ارتباطاً مباشراً بالأهداف الاستراتيجية للنيابة العامة وخططها المستقبلية الرامية إلى بناء بيئة عمل أكثر ابتكاراً واستدامة، وتعزيز جاهزية المؤسسة لمتطلبات المستقبل. كما تسهم في ترسيخ ثقافة التحول الرقمي كمنهج عمل متكامل يدعم تقديم خدمات استباقية وحلول مبتكرة تحقق قيمة مضافة للمتعاملين والمجتمع، وتواكب المكانة الريادية التي تتمتع بها إمارة دبي في مجال الخدمات الحكومية الذكية والتحول الرقمي.

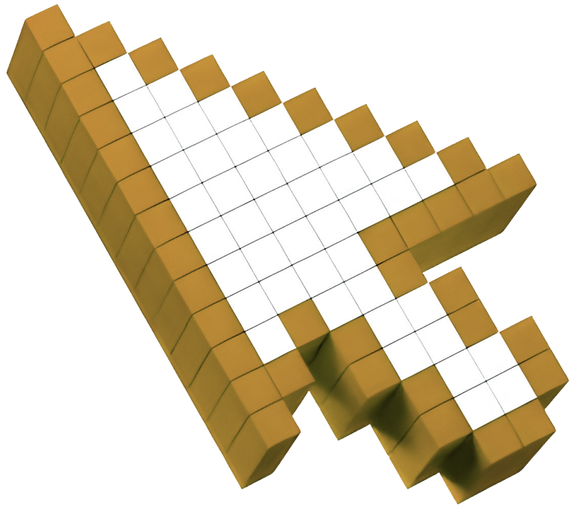

مشاريعنا الرقمية في النيابة العامة في دبي

منظومة إدارة مراسلات مكتب النائب العام

طورت النيابة العامة منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة مراسلات مكتب النائب العام، بهدف تعزيز كفاءة دورة العمل المرتبطة بالرسائل الواردة والصادرة وتنظيم مسارات المتابعة والاعتماد. وأسهمت المنظومة في تسريع الإجراءات وتحسين دقة التتبع والرقابة على المراسلات، بما يضمن سرعة الإنجاز وسهولة الوصول إلى المعلومات والوثائق المرتبطة بها في مختلف مراحل العمل.

منصة حجز غرفة الطفل للتحقيق

في إطار تطوير بيئة العمل الداعمة للتحقيقات المتخصصة، استحدثت النيابة العامة منصة إلكترونية مخصصة لإدارة حجوزات غرفة الطفل للتحقيق. وقد أتاحت المنصة تنظيم المواعيد وإدارة الحجوزات وتوثيق البيانات بصورة أكثر كفاءة ودقة، بما يسهم في تسهيل إجراءات العمل وضمان توفير بيئة مناسبة تراعي خصوصية هذه الفئة ومتطلبات العمل المرتبطة بها.

التوسع في الخدمات الرقمية عبر منصة دبي الآن

شهد عام 2025 إطلاق (11) خدمة رقمية جديدة للنيابة العامة عبر منصة «دبي الآن»، في خطوة تعزز وصول المتعاملين إلى الخدمات الحكومية من خلال قناة رقمية موحدة. وأسهم هذا التوسع في رفع مستوى الاستفادة من الخدمات الإلكترونية وتسهيل إنجاز المعاملات بسرعة وكفاءة، بما يدعم توجهات حكومة دبي نحو تعزيز جودة الحياة الرقمية.

نظام التقييم الإلكتروني لأعضاء النيابة العامة

دعماً لمنظومة إدارة الأداء، تم تطوير نظام إلكتروني متكامل يتيح تقييم أعضاء النيابة العامة من قبل الرؤساء المباشرين عبر دورات تقييم دورية ومنهجية واضحة. كما يوفر النظام تقارير ومخرجات إلكترونية تدعم عمليات المتابعة والتحليل والاعتماد، وتسهم في توثيق نتائج التقييم ورفع كفاءة إدارة الأداء المؤسسي.

مشروع «وصل»

مثّل مشروع «وصل» إحدى المبادرات النوعية في مجال التكامل الحكومي، حيث نجحت النيابة العامة في تحقيق ربط إلكتروني متكامل مع شرطة دبي وهيئة الطرق والمواصلات. وأسهم المشروع في تحويل الاعتراضات المرورية إلى خدمة رقمية متكاملة تتم إجراءاتها بصورة مؤتمتة، بدءاً من تقديم الطلب وحتى تنفيذ الحكم وتحديث البيانات آلياً، بما يعزز كفاءة الإجراءات ويحد من الحاجة إلى المراجعات الحضورية.

منصة إدارة مقابلات أعضاء النيابة العامة

أتاحت المنصة الإلكترونية الخاصة بمقابلات أعضاء النيابة العامة تنظيم طلبات المراجعين وجدولة المواعيد وإدارة المقابلات اليومية بصورة أكثر مرونة وكفاءة. كما ساهمت في تحسين تجربة المتعاملين وتسهيل الوصول إلى أعضاء النيابة وفق آلية منظمة تدعم حسن إدارة الوقت واستثمار الموارد المتاحة.

نظام الإعلان الذكي

ضمن جهود التحول الرقمي المستمرة، أطلقت النيابة العامة نظام الإعلان الذكي لإشعار أطراف القضايا بالإجراءات والمواعيد بشكل آلي وفوري. وأسهم النظام في تعزيز كفاءة عمليات التبليغ وتقليل الوقت اللازم لإيصال الإشعارات، بما يدعم سرعة إنجاز القضايا ويرفع من مستوى جودة الخدمات القضائية المقدمة.

النظام الإلكتروني للتفتيش على المنشآت العقابية

شهدت أعمال التفتيش على المنشآت العقابية نقلة نوعية من خلال تطوير نظام إلكتروني متخصص يدعم إدارة الزيارات الرقابية وتوثيق الملاحظات ومتابعة التقارير والتوصيات. وأسهم النظام في تعزيز كفاءة أعمال المتابعة والرقابة، وتحسين دقة البيانات، ودعم الالتزام بالمعايير والإجراءات المعتمدة.

لوحة القيادة التنفيذية للقيادة العليا

دعماً لاتخاذ القرار المبني على البيانات، تم بناء لوحة قيادة تفاعلية تتيح للقيادة العليا متابعة مؤشرات الأداء وسير العمليات بشكل مباشر ولحظي. وتوفر اللوحة رؤية شاملة للبيانات التشغيلية والمؤسسية، بما يدعم سرعة اتخاذ القرار ويرفع مستوى المتابعة والإنجاز في مختلف قطاعات العمل.

التكامل الإلكتروني مع المحاكم في الدعاوى الجزائية

أتاح الربط الإلكتروني مع المحاكم الوصول المباشر إلى بيانات الدعاوى الجزائية والاستعلام عنها من خلال معايير بحث متعددة، مثل رقم القضية أو السنة أو القاضي المختص. وأسهم هذا التكامل في تسريع تبادل المعلومات بين الجهتين وتحسين كفاءة الإجراءات وتعزيز دقة البيانات المتداولة.

الربط الإلكتروني مع جهاز التفتيش القضائي

عززت النيابة العامة مستوى التكامل المؤسسي من خلال تطوير آلية ربط إلكتروني مع جهاز التفتيش القضائي تتيح تبادل البيانات والمعلومات بصورة مباشرة وآمنة. وأسهمت هذه الآلية في دعم أعمال المتابعة والرقابة وتحسين سرعة الوصول إلى المعلومات، بما يرفع جودة الأداء ويعزز كفاءة العمل المشترك بين الجهتين.

الموقع الإلكتروني للنيابة العامة في دبي

يشكل الموقع الإلكتروني للنيابة العامة في دبي إحدى القنوات الرقمية الرئيسية التي تتيح للمتعاملين الوصول إلى الخدمات والمعلومات بصورة سهلة ومباشرة. وقد تم تطوير الموقع وفق أحدث المعايير الرقمية لضمان توفير تجربة استخدام متكاملة تُمكّن الأفراد والشركات من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية وإنجاز معاملاتهم بكفاءة وسرعة.

ويتيح الموقع مجموعة واسعة من الخدمات والمعلومات القانونية والإجرائية، إلى جانب النماذج والاستفسارات الإلكترونية التي تسهم في تسهيل رحلة المتعامل وتقليل الحاجة إلى المراجعات الحضورية. كما يتم تحديث محتوى الموقع بصورة مستمرة لضمان توفير معلومات دقيقة ومحدثة تدعم احتياجات المستخدمين وتعزز مستوى الشفافية وسهولة الوصول إلى الخدمات.

خدمة الدردشة الفورية

في إطار حرص النيابة العامة على تعزيز قنوات التواصل الرقمية، توفر خدمة الدردشة الفورية وسيلة تفاعلية تتيح للمتعاملين الحصول على الدعم والإجابة عن استفساراتهم بشكل مباشر عبر الموقع الإلكتروني. وتسهم هذه الخدمة في تسريع الوصول إلى المعلومات المطلوبة وتقديم المساعدة الفورية للمتعاملين دون الحاجة إلى التواصل عبر القنوات التقليدية.

كما تدعم الخدمة توجهات النيابة العامة نحو تطوير تجربة المتعامل من خلال توفير قناة اتصال سهلة الاستخدام تُمكّن المستخدمين من الاستفسار عن الخدمات والإجراءات المختلفة، بما يعزز مستويات الرضا ويرفع كفاءة التواصل الرقمي مع الجمهور.

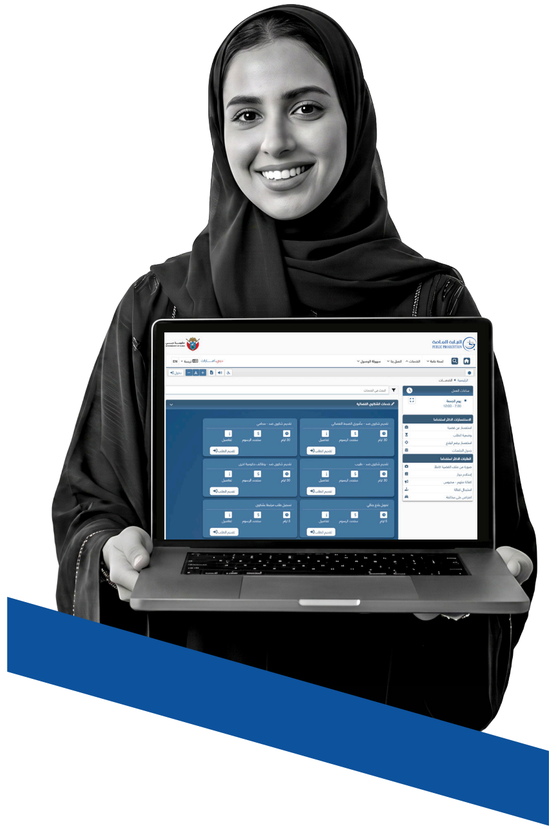

التطبيقات الذكية للنيابة العامة في دبي

إذن التفتيش الذكي

يمثل تطبيق "إذن التفتيش الذكي" أحد الحلول الرقمية المتخصصة التي طورتها النيابة العامة لدعم أعمال أعضاء النيابة والجهات المختصة، حيث يتيح إصدار أذونات التفتيش والاطلاع على بياناتها إلكترونياً بصورة آمنة وفعالة. وقد أسهم التطبيق في تسهيل الإجراءات الميدانية المرتبطة بعمليات الضبط والتفتيش من خلال إتاحة المعلومات اللازمة بشكل فوري.

كما يوفر التطبيق إمكانية الوصول إلى البيانات المرتبطة بالأذونات من خلال الأجهزة الذكية، الأمر الذي يدعم سرعة الإنجاز ويحد من الإجراءات الورقية، بما ينسجم مع توجهات النيابة العامة نحو التحول الرقمي وتبني الحلول التقنية الداعمة للعمل القضائي.

عضو النيابة الذكي

يوفر تطبيق "عضو النيابة الذكي" بيئة رقمية متكاملة تمكّن أعضاء النيابة العامة من الوصول إلى القضايا والطلبات والقرارات المرتبطة بأعمالهم في أي وقت ومن أي مكان، بما يعزز مرونة العمل وسرعة متابعة الإجراءات. ويتيح التطبيق الاطلاع على البيانات المرتبطة بالقضايا ومتابعة المستجدات بصورة آمنة تدعم سرعة اتخاذ القرار.

وقد ساهم التطبيق في رفع كفاءة العمل الميداني من خلال تمكين أعضاء النيابة من إنجاز العديد من المهام خارج مقار العمل الرسمية، بما ينسجم مع توجهات النيابة العامة نحو توفير أدوات ذكية تدعم الإنتاجية وتعزز سرعة الإنجاز وجودة الأداء.

تطبيق قوانين دولة الإمارات

يُعد تطبيق قوانين دولة الإمارات مرجعاً رقمياً متكاملاً يتيح الوصول إلى التشريعات والقوانين المعمول بها في الدولة من خلال واجهة سهلة الاستخدام وخيارات بحث متقدمة. ويوفر التطبيق إمكانية الاطلاع على النصوص القانونية والبحث فيها بصورة سريعة، مما يجعله أداة داعمة للمتخصصين والمهتمين بالشأن القانوني.

ويتم تحديث محتوى التطبيق بشكل دوري لضمان مواكبة المستجدات التشريعية، بما يسهم في توفير مصدر موثوق للمعلومات القانونية، ويدعم نشر المعرفة القانونية وتعزيز سهولة الوصول إلى التشريعات عبر القنوات الرقمية الحديثة.

الباب الثالث

ثقافة التميز والابتكار

محتوى ؟

محتوى؟

شهادتنا العالمية
في عام 2025

اعتماد/ شهادة
نظام إدارة الجودة
ISO 9001:2015

اعتماد/ شهادة
نظام إدارة البيئة
ISO 14001:2015

اعتماد/ شهادة
نظام إدارة المخاطر
31000:2018

اعتماد/ شهادة
نظام إدارة الترجمة
ISO 17100:2015

اعتماد/ شهادة نظام
إدارة أمن المعلومات
ISO 27001:2013

اعتماد/ شهادة
نظام إدارة الشراكة
ISO 44001:2017

اعتماد/ شهادة نظام
إدارة الصحة والسلامة المهنية
ISO 45001:2018

شهادة
الاستدامة
BS8900:2013

اعتماد/ شهادة نظام
إدارة استمرارية الاعمال
ISO 22301:2019

اعتماد/ شهادة نضج المرونة
المؤسسية من المنظمة الدولية
للمرونة المؤسسية ICOR

اعتماد/ شهادة
إدارة نظام الابتكار
TS 56002:2019

معايير منظمة
الأفكار البريطانية

الـبـاب الـرابـع

الاستثمار في الإنـــسان

4

المؤشرات الاستراتيجية لإدارة وتمكين رأس المال البشري

إيماناً من النيابة العامة في دبي بأن رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية للتميز المؤسسي والمحرك الرئيس لمسيرة التطوير والابتكار، واصلت جهودها في استقطاب الكفاءات وتنميتها وتمكينها، إلى جانب توفير بيئة عمل محفزة تدعم الإبداع وتعزز الإنتاجية وترسخ ثقافة السعادة والتميز.

وانطلاقاً من حرصها على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة وتنمية الموارد البشرية، اعتمدت النيابة العامة ضمن خطتها الاستراتيجية 2022-2030 الهدف الاستراتيجي «موارد بشرية ممكنة وسعيدة ذات كفاءات رائدة»، تأكيداً لالتزامها ببناء كوادر مؤهلة وقادرة على مواكبة المتغيرات المستقبلية وتحقيق مستهدفاتها المؤسسية.

في إطار تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزية رأس المال البشري، أطلقت النيابة العامة مجموعة من البرامج التخصصية والمبادرات النوعية التي ركزت على استقطاب المواهب وتنمية القدرات ورفع مستويات التمكين الوظيفي. كما واصلت تعزيز مكانتها الرائدة في مجالي التوطين وسعادة الموظفين، محققة نتائج متميزة تجاوزت المستهدفات المعتمدة للمؤشرات الاستراتيجية، حيث بلغت نسبة التوطين لإجمالي الوظائف (93%)، فيما حقق مؤشر تنمية وتطوير الكفاءات (98%)، وسجل مؤشر سعادة الموظفين (97%).

وقد انعكست هذه النتائج على سجل الإنجازات المؤسسية للنيابة العامة خلال عام 2025، حيث توجت جهودها بالحصول على جائزة «أفضل بيئة عمل لعام 2025»، إلى جانب فوزها بجائزة «أفضل بيئة عمل للسيدات» على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن حصولها على «جائزة الإمارات للمرأة 2025»، بما يؤكد نجاح نهجها في بناء بيئة عمل جاذبة ومحفزة تدعم التميز المؤسسي والاستدامة البشرية.

الموارد البشرية في أرقام:

بلغ إجمالي عدد الموظفين في النيابة العامة في دبي 771 موظفاً، تبلغ نسبة الموظفين الذكور منهم 67%، بينما تبلغ نسبة الإناث الموظفات في النيابة 32%.

تنمية الكفاءات وبناء القدرات المؤسسية

تحرص النيابة العامة في دبي على الاستثمار المستمر في تطوير رأس المال البشري وتعزيز كفاءاته المهنية والتخصصية، انطلاقاً من إيمانها بأن الكفاءات المؤهلة تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي واستدامة الأداء. وفي هذا الإطار، تواصل النيابة العامة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تتواءم مع احتياجات العمل ومتطلبات المستقبل، وتسهم في تطوير المهارات الفنية والقيادية والإدارية لمختلف الفئات الوظيفية.

وخلال عام 2025، نفذت النيابة العامة (279) برنامجاً تدريبياً قانونياً وإدارياً وتخصصياً، مقارنة بـ (230) برنامجاً في عام 2024، بما يعكس استمرار التوسع في فرص التعلم والتطوير المهني. وشملت هذه البرامج مجموعة من المبادرات والدبلومات التخصصية التي استهدفت أعضاء النيابة العامة وأعوان السلطة القضائية والموظفين في مختلف المجالات التخصصية.

كما حققت النيابة العامة مستويات متقدمة في التغطية التدريبية لمختلف الفئات الوظيفية، حيث بلغت نسبة التدريب للفئة القيادية (100 %)، فيما سجلت الفئة الإشرافية (99.17 %)، وبلغت نسبة التدريب لأعضاء النيابة العامة (99 %)، في حين حققت فئة الدعم نسبة (98.12 %). وتعكس هذه النتائج نجاح جهود النيابة العامة في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، وتعزيز جاهزية كوادرها البشرية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية وتطلعاتها المستقبلية.

التوطين وتمكين الكفاءات الوطنية

تمثل الكفاءات الوطنية أحد المحاور الأساسية في استراتيجية النيابة العامة بدبي، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري الوطني ودوره في دعم استدامة الأداء المؤسسي وتعزيز جاهزية المؤسسة للمستقبل. وفي هذا الإطار، تواصل النيابة العامة جهودها في استقطاب الكوادر المواطنة وتمكينها، من خلال توفير بيئة عمل محفزة وفرص تطوير مهني تساهم في صقل المهارات وبناء الخبرات التخصصية والقيادية.

وحرصت النيابة العامة على تبني منظومة متكاملة لتطوير الكفاءات الوطنية، شملت تصميم وتنفيذ برامج نوعية لإعداد القيادات المستقبلية وتأهيل الصفين الثاني والثالث، من أبرزها برنامج «قادة الغد» وبرنامج «صناع المستقبل»، إلى جانب برنامج «قيادات» والبرامج والدبلومات التخصصية الموجهة لأعضاء النيابة العامة وأعوان السلطة القضائية. كما أتاحت للكوادر الوطنية فرص الانضمام إلى الجمعيات المهنية والتخصصية الدولية، بما يعزز التعلم المستمر ويسهم في نقل وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات العمل التخصصي.

وفي إطار التزامها بسياسات حكومة دبي، واصلت النيابة العامة تنفيذ خطط الإحلال والتوطين وفق منهجية مؤسسية تضمن استدامة نقل المعرفة وإعداد الكفاءات الوطنية لشغل الوظائف التخصصية والقيادية.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق نسبة توطين بلغت (92%) خلال عام 2025، بما يعكس نجاح النيابة العامة في بناء نموذج متكامل لتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات العمل المؤسسي.

السعادة الوظيفية وجودة الحياة

تولي النيابة العامة في دبي اهتماماً كبيراً بتوفير بيئة عمل إيجابية ومحفزة تسهم في تعزيز رفاه الموظفين وترسيخ ثقافة السعادة وجودة الحياة، انطلاقاً من قناعتها بأن بيئة العمل الداعمة تشكل أحد العوامل الرئيسة في رفع مستويات الأداء والإنتاجية وتعزيز الانتماء المؤسسي.

وفي هذا الإطار، واصلت النيابة العامة تطوير وتنفيذ المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعزيز السعادة الوظيفية وتحسين جودة الحياة، مستندة إلى نهج مؤسسي يضمن استدامة هذه المبادرات وقياس أثرها بصورة دورية. وقد أسهمت هذه الجهود في المحافظة على مستويات متقدمة في مؤشرات سعادة الموظفين، حيث بلغت نسبة السعادة الوظيفية (92 %) خلال عام 2025 وفق نتائج الدراسات والمؤشرات المعتمدة.

كما تحرص النيابة العامة على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية لموظفيها، من خلال توفير مجموعة من الخدمات والمرافق الداعمة التي تلبي احتياجاتهم وتعزز جودة حياتهم. ومن أبرز هذه المبادرات توفير حضانة لأبناء الموظفين والموظفات، وعيادة صحية متخصصة، ونادٍ صحي، إلى جانب العديد من المبادرات المجتمعية والرياضية والصحية التي تسهم في إيجاد بيئة عمل أكثر استقراراً وسعادة، وتدعم تحقيق أعلى مستويات الرضا الوظيفي والتميز المؤسسي.

تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي

تواصل النيابة العامة في دبي ترسيخ نهجها الداعم لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات العمل، انطلاقاً من إيمانها بدورها المحوري في تحقيق التميز المؤسسي والمساهمة في مسيرة التنمية المستدامة. وقد وفرت النيابة العامة بيئة عمل داعمة ومحفزة تتيح للمرأة فرص التطور المهني والقيادي، وتسهم في تنمية قدراتها وصقل مهاراتها بما يمكنها من أداء أدوارها بكفاءة واقتدار.

وفي إطار هذا التوجه، واصلت النيابة العامة تنفيذ المبادرات والبرامج الهادفة إلى إعداد القيادات النسائية وتمكين الكفاءات الواعدة، من خلال إشراك الموظفات في البرامج القيادية المحلية والعالمية وبرامج إعداد القادة والتطوير التخصصي، الأمر الذي أسهم في تعزيز حضور الكفاءات النسائية في المجالات التخصصية المختلفة وترسيخ مكانتها على المستويين المحلي والدولي.

كما حققت الموظفات العديد من الإنجازات النوعية في المجالات المهنية والرياضية والثقافية والمجتمعية، حيث واصل الفريق الرياضي النسائي تحقيق نتائج متميزة في مختلف البطولات والمسابقات الرياضية، بما يعكس روح التميز والالتزام التي تتمتع بها الكوادر النسائية في النيابة العامة.

واستمراراً لجهودها في دعم جودة الحياة وتحقيق التوازن بين متطلبات العمل والحياة الشخصية، وفرت النيابة العامة مجموعة من المبادرات والخدمات المساندة للموظفات، وفي مقدمتها حضانة أبناء الموظفين والموظفات، والتي تسهم في توفير بيئة داعمة للأسرة وتعزز الاستقرار الوظيفي والاجتماعي.

وقد انعكست هذه الجهود على تعزيز جاذبية بيئة العمل للكوادر النسائية، حيث بلغت نسبة الموظفات نحو (32 %) من إجمالي القوى العاملة في النيابة العامة خلال عام 2025، كما ارتفع مؤشر سعادة الموظفات ليصل إلى (96 %)، في دلالة واضحة على نجاح المبادرات والسياسات الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز جودة الحياة الوظيفية وترسيخ بيئة عمل إيجابية ومستدامة.

خدمات موارد بشرية ذكية

لم يتم توفير أي محتوى جديد

نادي النيابة العامة

لم يتم توفير أي محتوى جديد

النيابة العامة - دبي

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

الموقع الإلكتروني

www.dxbpp.gov.ae

@dxbpp

@dubaipp

النيابة العامة دبي

dxbpp100

dubaibpp